

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## العقاري يمنح قروضاً استهلاكية

علي محمود محمد

وَقَّع المصرف العقاري والمؤسسة العامة الاستهلاكية اتفاقاً يتضمن قيام المصرف بتقديم قروض للعاملين في الدولة لشراء سلع معمرة منتجة محلياً من المؤسسة بسقف ٢٠٠ ألف ليرة سورية وفادته ١٣ بالمئة سنوياً والحد الأقصى ثلاث سنوات، وذلك لتشجيع قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة في أقرب وقت.

ومن ثم لخلق التناقض الواضح فالنهب بواقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على الاستثمار اعتماداً على قدراتها الذاتية واستناداً إلى دعم حكومي معزز بمنح تمويل لهذه المشروعات يعتبر حجر الأساس لتمكينها من البدء في الإنتاج والتشغيل لأن نقص الإنتاج يات اليوم شكلاً من أشكال الفساد.

صحيح أن القروض الاستهلاكية تمكّن العاملين في القطاع العام من اقتناء حاجياتهم الكثيرة والمتزايدة، وأن هذه القروض يراها المواطن السوري «لحمة» لتغطية عجز ميزانيته الضئيلة مقارنة بغلاء الأسعار وارتفاع نسبة التضخم، فأسعار المنتجات (بما فيها السلع المعمرة) ازدادت بشكل هائل خلال سنوات الأزمة التي تمر بها سورية سواء المنتج الوطني أم الأجنبي المستورد، وهو ما يعتبر سبباً جوهرياً في اللجوء لهذه القروض الاستهلاكية رغم تكاليفها العالية التي قد يعجز المواطن عن سدادها.

من ناحية أخرى، يشكل القرض الاستهلاكي في المرحلة الحالية نكسةً للاقتصاد الوطني لكونه يشجع على الاستهلاك دون الإنتاج، ناهيك عن مخاطر عدم تسديد نسبة مهمة من المستفيدين لهذه القروض والغياب الكلي لثقافة الاستهلاك في مجتمعنا وما ينتج عنها من شراء غير عقلاني للسلع وما يقابله من تبذير كبير.

وبالحصول فهذه القروض الاستهلاكية التي أعلن عنها المصرف العقاري تسهم في تلبية الاحتياجات الفردية على المستوى الضيق، إلا أن ضررها على الاقتصاد كله يفوق إيجابياتها المحدودة والمتمثلة في تسويق السلع المعمرة المنتجة محلياً عبر المؤسسة العامة الاستهلاكية.

ومن ثم فربط القدرات التمويلية للمصارف الحكومية (ولا سيما المصرف العقاري والتجاري) بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم للإنتاج والصادرات وإعطاء الأولوية والمزايا لهذه الشركات هو ما تحتاجه سورية في الوقت الحاضر تمهيداً لفترة مقبلة يكون فيها الإنتاج والصناعة العمود الفقري لاقتصاد معافى، ماضياً بثقة وقوة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية كافة وصولاً إلى تحقيق تحسن واضح وملسوس في مستوى معيشة المواطن.

من هنا فمن واجب الحكومة على الفور أن تقوم برسم السياسات اللازمة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني يتلأم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في سورية، وخاصةً لما تتمتع به من خصائص يأتي في مقدمتها سهولة تأسيسها وانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لذلك، وسهولة إجراءات تكوينها وانخفاض مصروفاتها الإدارية، والأهم من ذلك أن هذه المنشآت تستطيع استرداد رأس المال المستثمر خلال فترة قصيرة نظراً لارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقل بالتالي من مخاطرها.

فالأحرى بالمصرف العقاري ويتوجه حكومي ضح هذه السيولة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيكون لإقلاعها الأثر الكبير في الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها البلد بدلاً من إنفاقها على الاستهلاك.

محلل اقتصادي ومالي

## العمال يزورون الحكومة ..

خميس: نحن حكومة الفقراء وسنحاسب أي فاسد  
سنعيد الألق إلى مؤسسة الطيران خلال أيام

القادري: رفعنا مذكرات

بقضايا فساد إلى رئاسة

مجلس الوزراء لكن لم

تجد تجاوباً .. لا يوجد

عمالة فائضة بل نقص

في العمال

وزير المالية: زيادة

الرواتب بحاجة إلى

زيادة الإنتاج وسنتهم

بالمواطن «البيسط»



| محمود الصالح

ركز الاجتماع النوعي الذي جمع رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال وعدد من الوزراء في مبنى رئاسة الحكومة على مجموعة من القضايا العمالية وأهمية تحسين الوضع المعيشي للعمال من خلال إجراءات وقرارات لا تشكل عبئاً على خزينة الدولة وضرورة الإسراع بإصدار قانون العاملين.

ورحب رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس ورئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للعمال، وقال: إن الطبقة العاملة هي شريكة للحكومة في القيام بالمهام الوطنية وهذا اللقاء نوعي ونحن في خندق واحد في هذه الظروف التي تمر بها سورية، لافتاً إلى أن الطبقة العاملة كانت مثلاً للتضحية للفداء والمصمود. وأضاف: إن الحكومة تعمل لتطوير متطلبات واقع العمل والعمال في الوقت الذي تخوض فيها قوتنا المسلحة أشرس المعارك وتتصدى بكل بسالة للإرهاب ومن يدعمه، مؤكداً ضرورة تحمل كل شخص مسؤوليته في موقعه وهذا ما يؤديه كل أبناء الوطن الشرفاء، والمطلوب منا القيام بعمل أفضل واجتراح الحلول وتطوير آلية العمل بالإمكانات المتوافرة وهي محدودة في الوقت الراهن، وهذا يحملنا مسؤولية كبيرة ويفرض علينا أن تكون يبدأ واحدة في خندق واحد، وأكد خميس أن الحكومة ستعمل على حل مشكلة التأمين الإلزامي..

وقال: «لن نحاسب أحداً وبعد ملف الصناعة سندخل مباشرة في ملف التأمين لمعالجته». مطالباً بضرورة أن يكون هناك خط ساخن بين الحكومة والاتحاد العام لنقابات العمال لمتابعة المواضيع المطروحة والعمل على حلها بسرعة. وأكد أن الحكومة ستكون استثنائية وستحاسب أي فاسد ولن تسكت عن أي فاسد، وقال: لا يمكن للجهات الرقابية أن تحقق هدفها وحدها، فنحن بحاجة إلى ثقافة محاربة الفساد، والمواطن هو البوصلة في هذه القضية، ويجب أن يقوم بدوره الرقابي في مختلف المجالات، معرباً عن استعداده لاستقبال عشرات المذكرات حول الفساد والعمل على حلها ومعالجتها ومحاسبة الفاسدين، مؤكداً ضرورة المشاركة من الجميع في الإشارة إلى الفساد.

رئيس الحكومة دعا إلى وضع الأولويات الوطنية في مقدمة عملنا، مؤكداً أن العمال هم رديف أساسي للجيش العربي السوري وهم محمولون لتضارته ومصموده، وضرورة أن تستنهض قوة العامل لزيادة الإنتاج وإعادة التوظيفين إلى العمل.

وأشار إلى أنه خلال الأيام المقبلة سيعد الألق مؤسسة الطيران وستعود حركة الطيران كما كانت قبل بدء الأزمة، لافتاً إلى «إفصال محاولات القضاء على مؤسسة الطيران».

وأكد خميس أن سورية قوية ومتنصرة، وما دام هناك من يحب وطنه ويقدم دمائه فداء له لا يوجد شيء صعب، والحكومة ستبقى قوية وتستمد قوتها من الذين يقدمون أرواحهم فداء لسورية. وختتم بالقول: كل الطروحات ستكون محط الاهتمام وسنعمل على تحقيق التطوير الإداري ومحاربة

الهدر والفساد وتأمين الموارد الذاتية، ولن نسمح بتبوير أي شيء لا يحقق المصلحة الوطنية، فنحن حكومة العمال والفلاحين والفقراء.

وأكد جمال القادري رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال أن الظروف الصعبة التي تمر بها سورية والتحديات الجسام التي تواجه الشعب السوري تتطلب من الجميع العمل بكل مسؤولية وأن تكون متكاملين (منظماً ومجتمعاً مديناً وحكومة) وتغليب مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى. ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال أوضح أن هناك مجموعة من الإجراءات التي من الضروري اتخاذها لتحسين الوضع المعيشي للعمال وتخفيض الفاتورة الطبية، وتخليص قطاع النقل وتخفيف فاتورته التي ترهق كاهل العامل.

وفيما يتعلق بالعمال الموقتين قال القادري: لا يوجد عمالة فائضة، في ظل تسريع عشرات الآلاف من العمال، حيث أن كل المؤسسات تعاني نقصاً في العمالة، ونحن بحاجة إلى مرسوم لتثبيت العمال الموقتين.

وطالب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بضرورة إصلاح القطاع العام ودعمه وتطويره لاعتبار وطني.. وقال: لا بد من القطاع العام لأنه أحد أسباب صمود سورية وتصلب موقفها وكونه يشكل أكثر من ٥٠ بالمئة من العمال في سورية وهو ضمانة لاستقلالية قرارا الوطني والاقتصادي، لذلك لا بد من قطاع عام معافى وسليم والتوسع فيه أفقياً وشاقولياً، والاتحاد العام مستعد للمشاركة في أي عملية تسهم في تطوير هذا القطاع.

وطالب القادري بضرورة توفير الأدوية للأمراض المزمنة والأجهزة الطبية، لافتاً إلى أن الواقع في هذا المجال مأساوي ونحن نريد حلّاً ضمن الإمكانيات، كما طالب بتحسين واقع التأمين الصحي وتجاوز

الثغرات الموجودة في آلية عمله وتصحيح بعض الإجراءات ومراجعة خدمات الرعاية الصحية، مؤكداً أن قطاع التأمين فيه خلل بنيوي يحتاج إلى إيجاد الحلول المناسبة.

وعن مؤسسات التدخل الإيجابي لفت القادري إلى ضرورة تطوير أداء هذه المؤسسات لتؤدي الهدف من وجودها في التدخل بالأسواق وكسر الاحتكار وضرورة السماح باستيراد المواد التي تتعامل بها لكي لا تبقى أسيرة مزاجية التجار، وطالب رئيس الاتحاد، رئاسة مجلس الوزراء بتوجيه جميع المؤسسات بتحويل ١٪ من كتلة الرواتب والأجور إلى الاتحاد العام لمصلحة مشروعات ثقافية وتدريبية للطبقة العاملة وفقاً لقرار رئاسة الوزراء رقم ٢٥٨٩ تاريخ ١١/٩/١٩٨٥، كما طالب بإعادة النظر بأسعار الكهراء ولا سيما المنزلية.

وختتم رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال حديثه بالإشارة إلى قيام الاتحاد العام برفع مذكرات بقضايا فساد إلى رئاسة الوزراء لكن لم تجد تجاوباً.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة القادري قالت: نحن منازرون لقضايا الطبقة العاملة لأنهم يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع، لذلك يجب أن تكون يبدأ واحدة لتحقيق المطالب رغم محدودية الإمكانيات، مشيرة إلى أن جميع الطروحات ستكون موضع اهتمام الوزارة، وأي طرح يحقق المزيد من الحقوق للعمال فسبكون من الأولويات لدينا. وأضافت الوزيرة: إنه لا يمكن النظر إلى القانون ٥٠ بمعزل عن المراتب الوظيفية، ولا نريد صدور قانون يكون فيه خيبة أمل بتطبيقه، مشيرة إلى وجود دراسة لبحث إمكانية تثبيت العمالة المؤقتة إلا أن البيانات حتى الآن غير كافية وقد صدر تعميم من الوزارة موجه إلى مختلف الوزارات للحصول

## حليب وزبيب في قائمة التهريب

| محمد راكان مصطفى

ضبطت مديرية مكافحة التهريب في إدارة الجمارك العامة بضائع تجاوز إجمالي قيمتها وغرامتها ورسومها ١١٠ ملايين ليرة سورية، ضمن إطار الحملة التي أطلقتها المديرية مطلع العام الماضي والمستمرة حتى تاريخه، وتنفيذاً لتوجه الحكومي في الاستمرار بعملية مكافحة التهريب وعمليات الغش في المواد الغذائية والحرص في المحافظة على سلامة وأمن المواطن الغذائية، ولدى رصد حثييات الموضوع توجه عناصر مديرية مكافحة التهريب إلى أحد المستودعات الكائنة في مدينة دمشق، وتم التفتيش على بضاعة حليب بودرة خالي الدسم، وزبيب مجفف وكاكاو، وتم إرسال عينات إلى مديرية الشؤون الفنية والجودة والمخابر، ليتبين ونتيجة للفحص بموجب شهادات التحليل مخالفة عينة الحليب المجفف المضبوط للمواصفات القياسية السورية، وذلك لوجود أملاح البزوات التي تعتبر مادة غير صالحة للاستهلاك البشري. كما بيئت شهادة التحليل لبضاعة الزبيب المجفف بأنها مخالفة للمواصفة القياسية السورية بما يخص تاريخ الصلاحية لانتهاء صلاحيتها منذ أكثر من عام.

أما شهادة التحليل لبضاعة الكاكاو فبيئت بأنها صالحة للاستهلاك البشري ومطابقة للمواصفة القياسية السورية، إلا أنها بالتحرى على مواقع الشركات ضمن شبكة الإنترنت، تبين بأن المعلومات الواردة على الكيس تدل بأن المنتج ترعي وبأن الشركة المصنعة هي شركة تركية وتناقضت المعلومات الواردة على لصاقة مع المعلومات الواردة على الكيس وذلك لإخلاق البضائع تهريباً.. يشار إلى أن مديرية مكافحة التهريب ضبطت في وقت سابق بناء على معلومات واردة حول وجود بضائع مهربة: حليب ومصعل حليب بأحد المستودعات، تم التحفظ على البضاعة وسحب عينات وإرسالها للتحليل لدى مخابر وزارة التموين، التي جاءت نتيجتها بوجود مخالفة، يتم بناء عليه تسجيل قضية جنرمكية بمخالفة الاستيراد تهريباً لبضاعة ممنوعة قدرت قيمتها بما يزيد على نصف مليون ليرة سورية ووصلت رسوماً إلى ١٣٠ ألف ليرة سورية وغرامتها إلى ما يزيد على ١,٧ مليون ليرة سورية، حيث تم استيفاء جميع الرسوم الغرامات المترتبة عليها ومصادرة البضاعة.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» أن عناصر مديرية مكافحة التهريب بعد قيامها بعملية التحري عن وجود بضائع مهربة في متاجر أو مستودعات أصبحت تطلب من صاحب المكان التي تمت عملية التحري به بإقرار بأنه لم يتعرض لأي سوء معاملة أو سلوك مسيء من عناصر الدورية، وهذا ما أكده رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد غسان قلاع، إضافة إلى تأكيد على وجود تحسن في عمل دوريات الجمارك وأدائها في الفترة الأخيرة.

## دولار السوداء في ارتفاع

فضلية: شركات الصرافة تحاول التلاعب بسعر  
الصراف لإثبات أهميتها في عملية التدخل  
خلل في إدارات المركزي في الرقابة على شركات الصرافة

| الوطن

ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٠,٣٣ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٣٧,٦٥ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية. الدكتور الأكاديمي المصري عابد فضلية قال لـ«الوطن»: هناك عوامل كثيرة تدخل في ارتفاع سعر الصرف ومنها استغلال المضاربين للأحداث الأمنية والعسكرية الأخيرة في محافظة حلب لتأجيج سعر الصرف. إضافة إلى تحقق ما كان متوقفاً من ارتفاع لسعر الصرف بعد عيد الفطر نتيجة لعودة النشاط التجاري وازدياد الطلب على القطع وإضافة إلى الفراغ الذي تركته إدارة مصرف سورية المركزي الجديدة خلل لدى إدارة المصرف المركزي السابقة والإدارة الحالية في الرقابة على شركات الصرافة لجهة معرفة حجم الحوالات الواردة عبر هذه الشركات وطريقة تسليمها لمستحقيها إن كانت بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي. مطالباً بأن تتحول رقابة المصرف المركزي على هذه الشركات والذي يخصص بعمل البعثات التفتيشية عن طريق التدقيق من مدقق المصرف المركزي إلى استخدام وسائل التقييم الحديثة إلكترونياً وتقنياً.

ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٠,٣٣ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٣٧,٦٥ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية. الدكتور الأكاديمي المصري عابد فضلية قال لـ«الوطن»: هناك عوامل كثيرة تدخل في ارتفاع سعر الصرف ومنها استغلال المضاربين للأحداث الأمنية والعسكرية الأخيرة في محافظة حلب لتأجيج سعر الصرف. إضافة إلى تحقق ما كان متوقفاً من ارتفاع لسعر الصرف بعد عيد الفطر نتيجة لعودة النشاط التجاري وازدياد الطلب على القطع وإضافة إلى الفراغ الذي تركته إدارة مصرف سورية المركزي الجديدة خلل لدى إدارة المصرف المركزي السابقة والإدارة الحالية في الرقابة على شركات الصرافة لجهة معرفة حجم الحوالات الواردة عبر هذه الشركات وطريقة تسليمها لمستحقيها إن كانت بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي. مطالباً بأن تتحول رقابة المصرف المركزي على هذه الشركات والذي يخصص بعمل البعثات التفتيشية عن طريق التدقيق من مدقق المصرف المركزي إلى استخدام وسائل التقييم الحديثة إلكترونياً وتقنياً.

تباين سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية بعد عدة ارتفاعات متتالية ليصل يوم أمس إلى سعر يتراوح بين ٥٢٢ ليصل في بعض المحافظات إلى ٥٣٥ ليرة سورية، وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٣,٤٣ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٤٨٧,٤٦ ليرة سورية كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة. وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٨,٥ ليرة سورية. وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية حسب القائمة ٥٤٠,٣٣

الذهب ينخفض قليلاً مع ارتفاع الطلب على المصاغ وانخفاضه على المدخرات  
بورصة دمشق تحقق أكثر من ٨٧ مليون  
ليرة سورية كقيمة تداول في بداية آب

| علي محمود سليمان

الفترة وذلك لمنع تهريب الذهب بسبب فرق سعر الصرف حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٥٠ ليرة سورية، مشدداً على أن جمعية الصاغة ملتزمة بمرافقة دوريات التموين لكافة المحلات والأسواق لضبط الأسعار ومنع حالات التلاعب والغش، حيث تم ضبط صائغ يحاول بيع خواتم ذهبية غير مختومة وبيعها غير دقيق وقد تم مصادرة المصاغ وكسرها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الصائغ المخالف. وفي سياق آخر فقد حققت بورصة دمشق ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشرها بعدد ٣٧,٤٥ نقطة للأسبوع الأول من شهر آب الحالي، على حجم تداول بـ٤٧٢,١١٣ ألف سهم، على حين بلغت قيمة التداول أكثر من ٨٧,٦ مليون ليرة سورية موزعة على ٣٢٩ صفقة ضمن ٤ جلسات.

وفي تقرير سوق دمشق للأوراق المالية عن شهر تموز الماضي فقد شهد ارتفاعاً بأحجام وقيم التداول قياساً لنفس الفترة من العام الماضي، حيث وصلت قيمة التداولات خلال الشهر الماضي ١٥٦ مليون ليرة بحجم ٨٧١ ألف سهم، والقيمة السوقية بـ١٦٠ مليون ليرة موزعة على ٥٣٧ صفقة، مع ارتفاع مؤشر السوق الذي سجل ١٤٧٧ نقطة، في حين بلغت قيمة التداول لنفس الفترة من العام الماضي ٢٧ مليون ليرة، بحجم تداول ٣٣٨ ألف سهم، ووصلت القيمة السوقية إلى ١٢٥ مليون ليرة موزعة على ٣٩٢ صفقة، في حين سجل مؤشر السوق ١٢١٢ نقطة، لترتفع قيمة المؤشر إلى ٨,٦٤ نقطة بنسبة تغير موجبة ٠,٥٩٪.

بعد أن شهد الأسبوع الماضي ارتفاعاً للذهب حيث وصل غرام الذهب عيار ٢٤ إلى ١٩٧٠٠ ليرة سورية، عاد مع بداية الأسبوع الحالي للانخفاض بشكل طفيف إلى ١٩٤٠٠ ليرة سورية، وحسب تصريح نقيب الصاغة غسان جزماتي لـ«الوطن» فإن السبب الأساسي للانخفاض مرتبط بانخفاض سعر الأونصة الذهبية عالمياً، فبعد أن أنهت الأسبوع الماضي عند ١٣٦٧ دولاراً، سجلت مع بداية الأسبوع الحالي سعراً بـ١٣٤٠ دولاراً، ولقت جزماتي إلى أن الانخفاض العالمي مرتبط بصعود بيانات أميركية أظهرت زيادة أكبر من التوقعات في الوظائف الأميركية في تموز الماضي فيما يعزز احتمال زيادة أسعار الفائدة الأميركية هذا العام.

وبهذا تكون الليرة الذهبية السورية قد سجلت ١٦٠ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية بـ٧٠ ألف ليرة سورية، وأضاف جزماتي: إن حركة المبيع تعتبر جيدة لهذا الوقت من العام كونه يعتبر موسمياً للذهب مع بدء الشهر الثامن الذي يشهد الاحتمالات وأقراح الخطوية والزواج، ما يزيد من الطلب على الحلي والمصاغ الذهبية بشكل أكبر مع انخفاض بنسبة ٨٠٪ في حركة الطلب والدعم لذهب المدخرات كالليرة والأونصة الذهبية.

مشيراً إلى أن حركة البيع اليومي تصل إلى أكثر من ٣ كيلو غرامات من الذهب في أسواق دمشق، موضحاً أن التسعير يتم على أساس دولار وسطي في هذه